تجمع " فاستقم كما أمرت في حلب " استبدال مجلس القضاء الموحد بـ " القضاء الشرعي في حلب " بسبب " الفساد "

aksalser.com

أصدر تجمع " فاستقم كما أمرت " بياناً شرح فيه ملابسات اقتحام مبنى مجلس القضاء الموحد في حلب، و أعلن عن تسميته باسم جديد هو " القضاء الشرعي في محافظة حلب ".

و كان مجلس القضاء الموحد استنكر و أدان قيام التجمع بمداهمة مبنة المجلس قبل أيام و اتهمه بسرقة الذخيرة و الأسلحة الموجودة فيه، و تهريب بعض السجناء و الاعتداء على أحد القضاة.

و رد التجمع ببيان جاء فيه :

نحن في قيادة تجمع " ألوية فاستقم كما أمرت " نهيب بأهلنا في مدينة حلب أنه سيتمر عمل الاخوة موظفي " القضاء الموحد سابقاً " ولكن تحت اسم جديد " القضاء الشرعي في مدينة حلب " و سيتم الحكم بالقرآن الكريم و السنة الشريفة المطهرة .

كل المعاملات و القضايا التي تم الحكم فيها بظل " القضاء الموحد سابقاً " سارية المفعول , اما القضايا التي ماتزال تحت نظر المحاكم سيعاد النظر بها مجدداً .

كل المعاملات و العقود التي تم الحكم فيها بظل " القضاء الموحد سابقاً " تاخذ الحكم القطعي ولن يتم النظر بها مرة اخرى ابداً .

جميع العاملين في القضاء الموحد سابقاً سيعودون للعمل تحت اسم " القضاء الشرعي في مدينة حلب " يوم السبت 23-11-2013م ما عدا الموظفين الذين سيثبت بحقهم قضايا فساد .

قمنا نحن تجمع " ألوية فاستقم كما أمرت " في صباح يوم الاثنين 18-11-2013م بقتحام مبنى " القضاء الموحد " في حي الانصاري الشرقي و اننا في تجمع " ألوية فاستقم كما امرت " نبين ملابسات الحادثة و تفاصيل القضية .

بعد ان كثرت التجاوزات و حالات الفساد في الاحكام التي يصدرها " القضاء الموحد " منذ تاسيسه على ايدي اناس أفاضل كان هدفهم " خدمة العباد و البلاد و رفع الظلم عن الناس " ولكن مع مرور الزمن تغيرت النوايا و الافعال و الأشخاص و ثبت عكس ذلك , علما اننا ممن ساند " القضاء الموحد " ووقف بجانبه منذ تأسيسه وهذا معروف لدى الجميع .

قمنا بدورنا بنصح الاخوة " في القضاء الموحد " مراراً و تكراراً بعد ان تثبتنا من كل التجاوزات التي حصلت ولكن دون آذان صاغية من أحد .

لكننا إبراءً للذمّة و من اجل من ظُلم و قُهر من ابناء شعبنا لا يمكن ان نسمح باستمرار هذا الفساد و التجاوزات .

علماً ان " الهيئة الشرعية في مدينة حلب " حاولت " مراراً و تكراراً " ان تضع حلاً لما يحصل من " فساد قضائي و محسوبيات " و حلنا دون فرض القوة على " القضاء الموحد " و سعينا جاهدين للحلول السلمية , و طلبنا منها ان تعطي فرصة " للقضاء الموحد " و تترك الامر للاصلاح .

مع العلم أن عدد من الاخوة في القضاء الموحد بين " قاضٍ و شرعي و موظف عادي " ارادوا الاندماج مع الهيئة الشرعية و اشتكوا من الفساد في " القضاء الموحد " ولكن وقف بعض الفاسدين في " القضاء الموحد " حائلا دون ذلك .
و نذكر لكم بعضا من التجاوزات و الفساد التي ثبتت لدينا من قبل " القضاء الموحد " .

1_ قام القضاء الموحد بإطلاق سراح اعداد من " الشبيحة المسلحة " المعترفين بالعمالة و تسليم الاحرار من " رجال و نساء " للنظام مقابل مبالغ مادية تدفع " للقضاء الموحد " و اعترافاتهم جميعا مسجلة لدينا , مثالاً على ذلك قام " القضاء الموحد " بإطلاق سراح امرأة سلمت عددا من حرائرنا الى النظام و زوجها يعمل في المخابرات الجوية وكلاهما من الطائفة النصيرية و ذلك مقابل فدية .

2_ اطلاق سراح نساء عليهم تهم اخلاقية من " الدعارة و التسهيل لها " مقابل مبالغ مادية ومن لا تملك المال ما زالت موجودة في سجونهم حتى اللحظة .

3_قام بعض القضاة في " القضاء الموحد " دون مشاورة اخوانه بتوقيع اتفاقية مع احد هيئات في " المعارضة السورية الخارجية " لتطبيق قانون 1952 المعمول به حالياً عند" قضاء النظام " مقابل ان يتلقى دعم مادي من تلك الهيئة .

4_ لا يزال البعض في " القضاء الموحد " من " قضاة و موظفين " يقيم علاقات مشبوهة مع شخصيات تشبيحية من ازلام النظام المجرم و مثبت ذلك لدينا دون ذكر الاسماء .

5_ استغلال بعض الفاسدين " في القضاء الموحد " نفوذه و إعطاء كتب و بلاغات لبعض الكتائب الفاسدة بإفراغ محال و مصانع تجارية دون مبررات شرعية .

6_ إعطاء احد القضاة الفاسدين في " القضاء الموحد " احكام براءة لسارقين و مجرمين و قتلة دون محاكمة و الدعاوي تُثبت ذلك .

7- عدم تطبيق حكم الاعدام في حق " الشبيحة المسلحين و المخبرين " الذين قاموا بقتل المدنيين و تقديم معلومات تفيد قوات النظام , لان " القضاء الموحد " ليس لديه حكم الاعدام في القانون الذي يعمل به و إنما لديه احكام بالسجن طويلة الامد , ولا يعمل بالأحكام الشرعية التي أنزلها الله تعالى .

8- عدم تطبيق " الاحكام التعزيرية " و التي تعطي حق للقاضي بتطبيق حكم تعزيري على المجرم لم يرد نص في القانون ضده في جرم قام به .

9- الاستبداد في رئاسة القضاء و اقصاء طلاب العلم الشرعي و خريجي الكليات الشرعية عن القضاء و التعامل ب " محسبويات " لتسليم المناصب بالقضاء , من الرئاسة و غيرها , و فصل موظفين في " القضاء الموحد " دون اسباب مهنية توجب ذلك .

عكس السير

اضغط هنا للوصول إلى صفحة عكس السير على "فيس بوك"